

مركز الشفافية للمعلومات

هيئة شئون القصر
رصد أكتوبر ونوفمبر وديسمبر 2009 م

بشأن أية استفسارات : عبدالحميد على عبدالمنعم ، رئيس مركز الشفافية للمعلومات
a2monem@ hotmail.com (965) 99477799

رصد أحوال الشفافية في هيئة شؤون القصر ملف ديسمبر 2009

3 ديسمبر

«الجمان»: خسائر هيئة القصر في السوق 389 مليون دينار منذ بداية يوليو 2008 ذكر مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية في تحليل أولي ومختصر لخسائر الهيئة العامة لشؤون القصر في سوق الكويت للأوراق المالية من 2008/07/01 حتى 2009/11/30 ان الهيئة تكبدت خسائر بلغت 389 مليون دينار في استثماراتها المعلنة في الشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية ، وذلك خلال الفترة من 2008/07/01 حتى 2009/11/30 ، أي منذ اندلاع الأزمة الاقتصادية حتى نهاية شهر نوفمبر الماضي . وتشكل نسبة الانخفاض 57 في المئة من قيمة استثمارات الهيئة كما في 2008/07/01 والبالغة 683 مليون دينار، والتي انخفضت إلى 293 مليون دينار في 2009/11/30 .

وقد تركز 90 في المئة من خسائر الهيئة العامة لشؤون القصر في «بيتك»، وذلك بمبلغ 351 مليون دينار وبمعدل 57 في المئة ، وجاءت الخسارة في «وطنية» في المرتبة الثانية ولو بفارق شاسع بمقدار 32 مليون دينار بمعدل 62 في المئة، بينما كانت الخسائر في «الإنماء» و«ريم» 4 و3 ملايين دينار على التوالي، بنسبة خسارة 63 و34 في المئة على التوالي أيضاً .

وقاربت نسبة التركيز في الخسائر نسبة التركيز في الاستثمار للهيئة العامة لشؤون القصر، وذلك بمعدل 90 في المئة في «بيتك» بمبلغ 265 مليون دينار ، ثم بنسبة 6.7 في المئة في «وطنية» بمبلغ 20 مليون دينار ، تلاها كل من «ريم» و«الإنماء» بنسبة 1.9 و0.8 في المئة على التوالي بما يعادل 5.5 و2.2 مليون دينار على التوالي ، وذلك كما في 2009/11/30 .

وقد استقرت حصص ملكية الهيئة العامة لشؤون القصر في الشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة من 2008/07/01 حتى 2009/11/30 ، وذلك بنسبة 10.48 في المئة في «بيتك» و10 في المئة في «وطنية» و5.11 في المئة في «الإنماء» وأخيراً 40 في المئة في «ريم» .

<http://www.alraimedia.com/Alrai/Article.aspx?id=170788>

7 ديسمبر

«هيئة القصر» ترد على «الجمان»: لم نسجل خسائر في البورصة وسنوزع أرباحاً في 2009

قال بيان صادر عن الهيئة العامة لشؤون القصر إن تقرير مركز «الجمان» للاستثمارات الاقتصادية أفاد بأن الهيئة العامة لشؤون القصر تكبدت خسائر بلغت 389 مليون دينار وأن الهيئة تود بيان حقيقة وضعها المالي وتوضيح التالي: أولاً: إن استثمارات الهيئة بالشركات المدرجة في البورصة في غالبها أسهم تأسيس وليست أسهما للمضاربة. ثانياً: إن الهيئة لم تحقق خسائر كما ذكر التقرير حيث إنها لم تقم ببيع تلك الأسهم وإنما مازالت تحتفظ بها. ثالثاً: تؤكد الهيئة أن القيمة السوقية للأسهم التي تملكها حالياً تفوق بكثير قيمة تكلفتها. رابعاً: تؤكد الهيئة على سلامة وضعها المالي حيث إنها وزعت أرباحاً على حسابات القصر والمشمولين برعايتها بواقع 12% عن عام 2008. خامساً: إن من المتوقع قيام الهيئة بتوزيع ارباح على حسابات القصر والمشمولين برعايتها عن عام 2009 بنسبة تقارب ما تم توزيعه عام 2008 مما يؤكد سلامة وضعها المالي رغم الأزمة الاقتصادية العالمية.

http://www.alwatan.com.kw/Default.aspx?tabid=206&article_id=558889

8 ديسمبر

الجمان: خسارة القصر محاسبية
قال مركز الجمان للاستشارات إن الصحف المحلية الصادرة أمس الاثنين الموافق 2009/12/7 نشرت ردا من الهيئة العامة لشؤون القصر على تقرير مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية المنشور الخميس الموافق 2009/12/3 تحت عنوان 'تحليل أولي ومختصر لخسائر الهيئة العامة لشؤون القصر في سوق الكويت للأوراق المالية من 2008/07/01 حتى 2009/11/30'. ونود أن نعقب على رد الهيئة العامة لشؤون القصر على النحو التالي:
أولاً: إن خسارة 'القصر' التي ذكرها 'الجمان' هي بناء على معايير المحاسبة الدولية الواجبة التطبيق بشكل عام في الكويت، وربما قامت 'القصر' بتطبيق معايير أخرى خاصة بها، فذلك هو شأنها ما دام ذلك التطبيق وفقاً لمعايير وأسس تلتزم بها.
ثانياً: لم يقيم 'الجمان' بالتقييم والتعليق على أداء 'القصر' من حيث مدى كفاءتها في إدارة استثماراتها سواء كان بالإيجاب أو السلب، إذ لم يكن ذلك من نطاق تقرير 'الجمان' المشار إليه، والذي كان يعكس أرقاماً وحقائق مستقاة من مصادر رسمية، ووفقاً للمعايير الدولية الواجب تطبيقها بشكل عام في الكويت كما ورد آنفاً.
ثالثاً: ينسحب ما ورد أعلاه على التقارير المماثلة التي أصدرها 'الجمان' بشأن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المنشور بالصحف بتاريخ 2009/11/13، وأيضاً بشأن الأمانة العامة للأوقاف المنشور بالصحف بتاريخ 2009/12/4.

<http://www.aljarida.com/aljarida/Article.aspx?id=139171>

نقابة القصر: تزايد الفساد في الهيئة بشكل مفضوح
أكدت أحقية نائب المدير العام السابق في منصبه
منال المكي

أكدت نقابة العاملين في الهيئة العامة لشؤون القصر تزايد الفساد الإداري والمالي في
الهيئة من خلال تلاعبها بالقرارات الوزارية وعدم بنها في الكثير من الشكاوى
ولجان التحقيق من قبل الوزارة.

استنكرت نقابة العاملين في الهيئة العامة لشؤون القصر تزايد الفساد الإداري والمالي
في الهيئة 'الذي أصبح أمره مفضوحا للجميع' متسائلة عن تلك الشخصية التي تكمن
وراءه.

مؤكدة ان موضوع الأسقف المسرطنة والتي أثبتت كل التقارير سرطنتها وأثرها
الكارثي على العاملين والمراجعين مما ادت الى التوجه للقضاء العادل.
وقال رئيس مجلس ادارة النقابة بسام البالول في تصريح صحافي 'انه في أواخر
2007 صدر قرار بالندب لموظف من خارج الهيئة للعمل بمكتب المدير العام، وبعد
أن بدأ العمل صدر القرار 14 لسنة 2008 من مجلس الخدمة المدنية بإحالة نائب
المدير العام للشؤون الإدارية والمالية للتقاعد اعتبارا من 2008/11/17 قبل انتهاء
مرسوم التعيين ما جعله يلجأ للقضاء الإداري للطعن في القرار والذي قضى بإلغائه
بصفة مستعجلة في 2009/5/25'.

واكد البالول ان التلاعب ابتدأ عند صدور القرار الوزاري رقم 10 لسنة 2008
بإعادة تشكيل لجنة شؤون الموظفين وجعل مدير عام الهيئة رئيسا لها وبعضوية
موظفين مخالفين للقانون والأحكام القضائية، وقد باشرت اللجنة أعمالها بتصفية
الموظفين وجميع المرشحين لمنصب نائب المدير العام بعد أن أصبحت هناك مقاعد
جاهزة وأخرى مستقبلية للتعيين، وكانت بداية عمل اللجنة فاضحة (عملية تزوير
بالمحضر لعام 2007 بعد سنة من انتهائه ومخالفة القوانين والانحراف بسوء
استعمال السلطة).

وبين ان النقابة تقدمت ببلاغين وشكوى ضد قياديين وإشرافيين للنائب ال عام في مايو
الماضي بالتلاعب في نظام البصمة والهدر في المال العام وتزوير محاضر رسمية،
الذي أحال بدوره نسخا من البلاغين والشكوى للوزير لطلب التحقيق ولم تظهر
الوزارة أية ردود حتى تاريخه.

ولفت البالول الى انتقام إدارة الهيئة على اثر تقديم النقابة للشكوى في يول يو الماضي
بوقف رواتب بعض الموظفين ومنهم رئيس النقابة رغم تقديم طلب مستعجل للوزير
في اغسطس لفتح التحقيق ومحاسبة المتسببين إلا أنه لم يتم الرد أيضا حتى تاريخه،
موضحا انه بعد أن قدمت الهيئة استشكالها على الحكم المستعجل ضد نائب المدير
العام للشؤون الإدارية والمالية المتضرر فوجئ الجميع بتعيين الموظف المنتدب من
الخارج نائبا لمدير عام الهيئة بدرجة وكيل وزارة مساعد وقرار وزاري كنائب
للشؤون الإدارية والمالية.

وكشف انه في التاسع من نوفمبر الماضي تم رفض استشكال الهيئة وأصبح الحكم نافذا لصالح نائب المدير العام.

<http://www.aljarida.com/aljarida/Article.aspx?id=140703>

28 ديسمبر

«القصر» في دعر

الأسقف المسرطنة.. رعب يخيم على الموظفين!

كتب حمد السلامة:

مما لا شك فيه ان حماية الموظفين من اي خطر يهددهم هي مسؤولية كبيرة لا يختلف عليها اثنان، فبمجرد احساس اي جهة مسؤولية ان هناك سلبيات تقف حجر عثرة في طريق موظفيها سواء في عملهم أو صحتهم، يجب ان تكون هناك وقفة وعدم اهمال.

ولكن مبنى شؤون القصر واحتواء اسقف تحتوي على مواد مسرطنة هي قضية قديمة جديدة لم تر من يبرز حقيقتها من المسؤولين المعنيين.

فإصابة عدد من الموظفين بأورام سرطانية على حد قول النقابة يعتبر كارثة، ونفي مدير عام الهيئة في حال صحة اصابة الموظفين كارثة اكبر، فهل يعقل ان يعيش موظفو هذا المبنى في رعب الاصابات وكأنهم عوقبوا في العمل في هذا المبنى؟! القضية مر عليها من الوقت ما يكفي لاطهار حقائق هذا الخطر، لكننا لم نر اي تحركات تذكر فمن غير المعقول ان تكتفي هيئة شؤون القصر بأقوال المؤجر والاستدلال بها.

والسؤال الذي يطرح نفسه، لماذا لم يتم تشكيل لجنة محايدة للتحقيق في هذه الامور والاستعانة بخبراء او حتى معهد الابحاث العلمية والهيئة العامة للبيئة لفحص مناخ المبنى ومدى التأثير الموجود فيه لابرار حقيقة هذه الاسقف؟ اسوة بمحكمة الرقي التي استعانت بمعهد الابحاث العلمية لدراسة المبنى سابقا واستبدال الاسقف.

دعر

«القبس» رصدت الاوضاع في اروقة مبنى شؤون القصر حيث اكد العديد من موظفيها، الذين رفضوا ذكر اسمائهم، انهم يعيشون حالة من الذعر يوميا، فالتصريحات المطمئنة من مسؤولينا اصبحت ضائعة منذ وقت طويل، ونتمنى التحرك كي نعمل دون اي خوف من هذا المكان.

وتساءلوا هل النقابة تحمل الادلة على هذه المعلومات كي تكون لنا كلمة ام ام المدير العام ونطالبه بحقوقنا، وهل يعقل ان نعمل تحت اسقف مسرطنة دون التحرك لحمايتنا من اي مخاطر مستقبلية او حتى ننتقل من المبنى؟!!

وطالب الموظفون نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون القانونية وزير العدل ووزير الاوقاف المستشار راشد الحماد بالتدخل في الموضوع وانص افهم وتشكيل لجنة لإظهار الحقيقة، مؤكدا ان العمل في مكان غير صحي وضار يعتبر امرا لا يستهان به ابداء، فإن كان البعض يعاني من الأمراض بسبب هذا المبنى، وتأكدت هذه

المعلومات، فسنضرب عن العمل الى ان يتم انصافنا، وهو حق بسيط نستحقه كموظفين ومواطنين ايضا.

تقرير

وعلى الصعيد ذاته كشف نائب المدير العام للهيئة العامة للبيئة الكابتن علي حيدر، ان بعض اجزاء مبنى الهيئة العامة لشؤون القصر، تحتوي الياف الاسبست، وقد رفع تقرير شامل بضرورة استبدال هذه الأسقف لخطورتها، بعد فحصها من قبل الهيئة العامة للبيئة.

واوضح حيدر لـ «القبس» ان هذه الالياف لا تشكل امراضا سرطانية كما تدعي النقابة، بل تتسبب ببعض المشاكل التنفسية، ولفت إلى ان هذه الكميات من الاسقف، بدأت كمياتها تقل نظرا إلى تفتيشها قبل دخولها إلى الاسواق، لافتا الى ان اصدار قرار بمنعها من دخول البلاد لايعتبر حلا، فمنعها لابد ان يتم بعد فحصها. من جانبه اكد مدير ادارة الصحة في وزارة الصحة د . راشد العويش ان الاسقف المسرطنة تأثيرها الصحي ذو مدى بعيد، ويعتمد على الجرعة الني استنشقتها الانسان، مبينا انها تدخل في الجسم عن طريق التنفس. وقال العويش لـ «القبس» ان معظم المباني التي تحتوي اس قفها مادة «الاسبست» المسرطنة يعاني القاطنون فيها من امراض كثيرة وخطيرة، لكن بعد مدة زمنية طويلة.

ولفت إلى ان هناك توصيات قديمة ان تزال جميع الاسقف التي توجد بها هكذا مواد تهدد حياة الانسان، مشيرا الى ان العديد من دول العالم تحظر هذه المواد في البناء.

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=28122009&date=562171>

بشأن أية استفسارات : عبد الحميد على عبدالمنعم ، رئيس مركز الشفافية للمعلومات
a2monem@hotmail.com (965) 99477799